مصالح تركيا الاقتصادية المعاصرة في ليبيا وأثرها على سياستها الخارجية

م.م. علي طه عبدالله
المديرية العامة لتربية الأنبار
aljumailyali703@gmail.com

التقديم: 2021/2/15
القبول: 2021/4/13
النشر: 2022/3/15
Doi: https://doi.org/10.36473/ujhss.v61i1.1248

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International Licenses

المستخلص

تناول البحث المصالح الاقتصادية التركية في ليبيا وفق إستراتيجيتها الجديدة، فضلًا عن تأثيرها في سياستها الخارجية، لا سيما مع الدول العربية، بأسلوب يعتمد المنهج التاريخي الوصفي وصولًا إلى التحليلي، إذ تمكنت الحكومة التركية من تطوير إستراتيجيتها على ضوء الأحداث في منطقة الشرق الأوسط وفق مبدأ تصفير الأزمات وحلها بأسلوب الحوار السياسي، لكن سياستها أثارت حفيظة كثير من الدول الإقليمية، لا سيما العربية، التي عارضت طموحاتها ووقفت بوجهها، بعد أن استغلت الأزمة الليبية 2011 لمصلحتها واتخذت الأرض الليبية قاعدة انطلاق نحو الأهداف المرسومة في إستراتيجيتها من أجل السيطرة على الملاحة في البحر الأبيض المتوسط وفرض إرادتها، فكان اتفاقها الأخير مع الحكومة الليبية، من أجل ترسيم الحدود البحرية في السابع والعشرين من شهر تشرين الأول عام 2019، الوسيلة التي وفرت لها الغطاء السياسي والقانوني، بعد توتر علاقاتها مع مصر واليونان، لقد اتخذت تركيا الإسلام السياسي غطاءً لمشروعها في المنطقة، كما قامت بمساعدة القوى الإسلامية ماليًا ولوجستيًا حتى تتمكن من الوصول إلى سدة الحكم، وخصوصًا في ليبيا، وبهذا تكون حصلت على موطأ قدم مهم في شمال أفريقيا من أجل المزيد من المكاسب الاقتصادية وتعويض خسارتها التي قدرت بمئات المليارات من الدولارات، نتيجة لتغيير نظام القذافي جراء أحداث الربيع العربي عام 2011 وما نتج عنها من تغيير عدد من أنظمة الدول العربية .

الكلمات المفتاحية: أزمة اقتصادية، ليبيا، تركيا.

المقدمة:

ترجع العلاقات الاقتصادية الحديثة بين تركيا وليبيا إلى حقبة السبعينات، لا سيما بعد أن قدم الرئيس الليبي معمر القذافي الدعم اللوجستي للحكومة التركية خلال عمليتها العسكرية ضد قبرص عام 1974، وتوسعت الشراكة بعد وصول حزب العدالة والتنمية بزعامة الرئيس التركي الحالي (رجب طيب أردوغان)، لا سيما الجانب الاقتصادي، إذ فتح النظام الليبي أسواق بلاده أمام المنتجات التركية بعد تحسن العلاقة السياسية بين البلدين، وكانت تركيا تستورد كميات كبيرة من النفط الليبي.

وجدت الحكومة التركية في أحداث الربيع العربي التي عمت عددًا من البلدان العربية، فرصة لتطبيق استراتيجيتها الحديثة بعد الضوء الأخضر الذي حصلت عليه من الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك تدخلت في مجريات الأحداث بحثًا عن موطأ قدم، وقد مدت نفوذها عبر البر والبحر، فكانت ليبيا قاعدة ذهبية يمكن من خلالها إحكام السيطرة على الملاحة في البحر الأبيض المتوسط طمعًا بغازه الطبيعي، فضلًا عن محاصرة الخصوم والتأثير عليهم اقتصاديًا وسياسيًا، لا سيما مصر واليونان.

لذلك أسرعت الحكومة التركية إلى عقد كثير من الاتفاقيات مع الحكومة الليبية، التي كان آخرها، اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التي عقدت في السابع والعشرين من شهر تشرين الأول عام 2019، إذ مثلت الاتفاقية غطاءً سياسيًا وقانونيًا لاستراتيجيتها في البحر المتوسط وحتى شمال أفريقيا.

أهمية البحث

تكمن أهميته في دراسة الاستراتيجية التركية ونفوذها الذي أخذ بالتوسع السريع، والذي أندثر بعد الحرب العالمية الأولى(1914–1918)، ومحاولة إظهار الفرص والتحديات التي تعرقل نفوذها وتوسعه على حساب الدول وإرادتها، مستغلة ضعف الأنظمة الحاكمة والانقسام الداخلي في مجتمعاتها، فضلًا عن المشاكل الاقتصادية.

هدف البحث

يهدف إلى دراسة الاستراتيجية التركية الحديثة تجاه الأزمة الليبية الراهنة وبيان تأثير سياستها الخارجية على الدول العربية، وكذلك بيان دورها المحوري في مجريات الأحداث على الساحة الليبية، من خلال المراحل الزمنية، التي بسببها تمكنت من التوسع في محيطها الإقليمي وأن يصبح لها دور أكبر.

مشكلة البحث

تكمن في عدم القدرة على بيان الأحداث الشائكة التي ما يزال الكثير منها طي الكتمان، التي في ضوئها حددت الحكومة التركية استراتيجيتها في شرق البحر المتوسط، فضلًا عن صعوبة تحديد ما ستؤول إليه الأحداث على المدى القريب، التي يمكن من خلالها أن تبني استراتيجيتها بما يتوافق مع مجرياتها، وتحديد دورها لضمان نفوذها الإقليمي وطموحها الاقتصادي والسياسي.

المبحث الأول: الجانب الوصفي

1. العلاقات التركية الليبية المعاصرة:

شهدت العلاقات الاقتصادية بين تركيا وليبيا تطورًا كبيرًا خلال عهد الرئيس معمر القذافي, لا سيما بعد قيامه بدعم الحكومة التركية عندما شنت عملية عسكرية ضد قبرص1974 من خلال فتح القواعد العسكرية بوجه الطائرات الحربية التركية وتوفير المعدات والوقود لهذه الطائرات, فضلًا عن تجهيز الحكومة التركية بالوقود والمال عن طريق البنك المركزي التركي, وقد قال القذافي: " نحن إلى جانب تركيا دائمًا وإلى مدى الحياة, سنقوم بدعمها في جميع قراراتها..."(المظفري، 2010، ص130–131)(Al-Muzaffari, 2010, p 13–131), كما قام رئيس الوزراء الليبي آنذاك (عبدالسلام جلود) بزيارة أنقرة واتفق الجانبان على تأليف لجنة وزارية مشتركة تتولى متابعة تأسيس البنك العربي التركي في عام 1978 وتكوين شراكة اقتصادية بين البلدين, وقد بلغ عدد العمال الأتراك في ليبيا(120) ألف عامل يعملون في (150) شركة تركية خلال عام 1984((Öztaş, 2019(أوزتاش، 2019).

أما في مجال الطاقة فقد اتفقت الدولتان في السابع عشر من نيسان 1969 على تبادل الخبرات والتعاون الفني, وزار وفد من شركة النفط التركية(Türkiye Petrolleri Anonim Ortaklığı)واختصار اسم الشركة(TPAO) في شهر حزيران من العام نفسه مدينة بنغازي الليبية لمتابعة التعاون مع شركة النفط الليبية(ليبتكو) وأسفرت المحادثات عن توقيع بروتوكول من أجل التعاون في مجالي تسويق النفط والبتروكيمياويات, وقد انخفضت صادرات النفط الليبي إلى تركيا ووصلت إلى(5,254)برميل في اليوم, مقارنةً بالعام الذي سبقه 1970 ففيه تقدر بحوالي(11,198) برميل في اليوم الواحد، كما بلغت قيمة ما استوردته تركيا خلال منتصف العام 1969 بحوالي(2,5)مليون دولار أمريكي, وذلك بسبب الثورة التي قادها القذافي في العام ذاته، ومن خلالها سيطر على حكم البلاد(المظفري، 2010،ص 175–187) (Al-Muzaffari, 2010, p 175–187).

لقد استقر التبادل التجاري بين البلدين خلال الثمانينيات, لكن مع التسعينيات انخفض التبادل التجاري, خلال المدة(1990– 1999)بسبب العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على ليبيا وبلغت خسارة البلدين من(5,932)مليار دولار إلى(15,706)مليار دولار(Öztaş, 2019) (أوزتاش، 2019)؛ أما مع وصول حزب العدالة والتنمية[5] إلى السلطة في عام 2002 عمل على انهاء المشكلات الخارجية وتعزيز التعاون الدولي وهذا ينطبق على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين تركيا وليبيا(الرنتيسي، 2014، ص37–38) (Al-Rantisi, 2014, p 37–38) وهذا انعكس ايجابًا على الصادرات الليبية إلى تركيا, إذ ارتفعت من(11,8)مليار دولار في عام 2002 إلى(18,65)مليار دولار في عام 2004, كما شهدت تجارة تركيا مع دول شمال أفريقيًا تطورًا سريعًا, حيث نمت بنسبة(40%)من العام ذاته, أي ما يعادل(2,2)مليار دولار في السنة, وفي شهر آذار من عام 2004 قال وزير التجارة الخارجية التركي آنذاك كورشاد توزمن(Kürşad Tüzmen) : " إن عدد المشاريع التي يعمل فيها المقاولون الأتراك في شمال أفريقيا تضاعف في عام 2004, وإن المشاريع التي أنجزت حتى الآن بلغت 15 مليار دولار..."، لكن بعد أن أعلن القذافي في عام 2003 أن ليبيا تخلت عن جهودها الرامية للحصول على أسلحة الدمار الشامل, فكانت الاستجابة سريعة من الولايات الأمريكية المتحدة والاتحاد الأوربي فرفعوا قسمًا من العقوبات المالية خلال شهر سبتمبر من عام 2004, مما فتح الطريق أمام الشركات الأمريكية والغربية للإسهام في الاقتصاد الليبي، وخصوصًا في مجال النفط, وهذا الأمر انعكس سلبًا على العلاقة مع تركيا, وذلك بسبب تناقض موقف الحكومة الليبية من الصراع المسلح بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني ووقوف القذافي ضد محاولة تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوربي (Nazli, 2020) (نزلي، 2020).

وقد أعلنت الحكومة التركية أن عام 2005 عامًا أفريقيًا, وذلك من أجل تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية, وعلى هذا الأساس قام الاتحاد الأفريقي بمنح تركيا صفة مراقب في العام ذاته, وزار أردوغان عدة دول منها (أثيوبيا وجنوب أفريقيا وتونس والمغرب), وعلى أثرها ازداد عدد السفارات التركية حتى وصل إلى تسعة وثلاثين سفارة في عام 2015, بينما كان اثنتا عشرة سفارة في عام 2012, وهذا الأمر سرع جهود الدولتين من أجل إعادة العلاقات إلى سابق عهدها, بعد ما انخفض التبادل التجاري بشكل كبير حتى وصل إلى(1,4)مليار دولار في عام 2008, لذلك زار وزير الاقتصاد التركي حينها ظافر كاجلايان (Zafer Çağlayan) ليبيا في الأول من كانون الثاني من عام 2009 ونتج عن تلك الزيارة ردم الخلافات وتحسين العلاقات بينهما, وبعدها زار أردوغان ليبيا في تشرين الثاني 2009 وتم التوقيع على ثمان مذكرات شملت مجالات الزراعة والبنوك والاستثمار

المشترك والنقل وسمة الدخول بين البلدين, بلغ التبادل التجاري نحو(2,2) مليار دولار, محققًا زيادة نسبتها(75%)عن العام الذي سبقه, كما زار أنقرة وفد ليبي برئاسة (جمال اللموشي) أمين لجنة الإدارة بالهيأة العامة للتمليك والاستثمار في آيار 2010 لمناقشة ما تم الاتفاق عليه سابقًا(Nagei and Erdurmaz, 2017, p. 39–40)(ناجي و أردوماز، 2017، ص 39–40).

توسع التبادل التجاري بينهما حتى بلغ خمسة مليارات دولار؛ أما في مجال المقاولات فقد بلغت سبعة مليارات دولار, إذ كشفت هيأة تطوير المراكز الإدارية الليبية عن تعاقدها مع(35)شركة تركية لتنفيذ(207)مشروع, فيما تعهد القذافي بتمكين الشركات التركية من تنفيذ استثمارات حكومية تصل قيمتها إلى(100)مليار دولار, منها(15)مليار دولار إنشاءات(طعمية، 2020, ص 6)(Tamiya, 2020, p 6)، وكان فيها أكثر من (25)ألف عامل تركي, فضلًا عن كونها سوقًا مهمًا للمنتجات السياحية التركية, وفي الوقت نفسه تعد مصدرًا للدخل السياحي إذ يزور تركيا سنويًا أكثر من(50)ألف سائح ليبي(مفتاح، 2018)(Miftah, 2018), يضاف إلى ذلك أن عدد الشركات التركية التي تصدر إلى الخارج أخذ يتضاعف حتى بلغ نحو (50)ألف شركة في عام 2010؛ أما مجموع الشركات المسجلة وبصورة عامة فقد أرتفع إلى(117,248) شركة في عام 2008 مقارنة بعددها في عام 2001 الذي بلغ نحو(723,503) شركة, وبعد تطور العلاقات الاقتصادية مع ليبيا بلغ معدل التجارة الخارجية التركية نحو(299,423)مليون دولار في عام 2010 بعد أن كان قرابة(87,613)مليون دولار في عام 2002, مرتفعًا بنسبة ثلاثة أضعاف ما كان عليه سابقًا(إيراب وآخرون، 2012، ص 244)(Eralp, 2012, p 244), وما يدل على عودة العلاقة بين البلدين ومتانتها قيام القذافي بتوجيه الدعوة لأردوغان من أجل حضور القمة العربية التي عقدت في مدينة سرت الليبية عام 2010, بصفته ضيفًا مشاركًا, كان هدف القذافي من هذه الدعوة استثمار رمزية وجود تركيا للدعاية لسياسته ذات الأبعاد الثلاثة الأفريقي والعربي والإسلامي(الرنتيسي، 2014، ص 38) (Al-Rantisi, 2014, p 38).

ومع بداية عام 2011 بدأ ما عرف بالربيع العربي الذي مثل فرصة ذهبية لتركيا التي شهد دورها الإقليمي صعودًا بعد نجاح أغلب ثوراته, لا سيما مصر وتونس, وذلك بسبب وصول حركات الإسلام السياسي إلى الحكم, مما سهل عليها لعب دور هام في هذه المرحلة, وقد أشار إليه حينها رئيس الوزراء التركي أحمد داوود أوغلو بقوله: " إن شرقًا أوسطيًا جديدًا على وشك الولادة, وتركيا ستكون المالك والراعي والخادم لهذا الشرق الأوسط..."(كامل ونجم، 2017، ص 252–253) (Kamel and N. , 2017, p 253–252).

لقد عارضت الحكومة التركية التدخلات الخارجية في الأحداث الليبية والعقوبات المفروضة عليها وخطط التدخل العسكري, وهذا ما أكده أردوغان في خطابه أمام مجلس النواب التركي في شهر شباط من عام 2011, كما أعلن عن "خارطة طريق" لمعالجة الأحداث الليبية تتضمن ثلاثة محاور أساسية, هي؛ وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن الليبية, وتوفير مساعدات إنسانية عاجلة, والبدء بعملية شاملة للتحول الديمقراطي تشمل جميع الأطراف الليبية, وهذا يدل على أن الموقف التركي كان محايدًا ويترقب نهاية الأحداث قبل اتخاذ أي قرار أو موقف, وذلك لأن لها علاقات حسنة مع نظام القذافي؛ فقد كانت خسائرها الاقتصادية كبيرة, بسبب تراجع صادراتها في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2011 إلى(43%), فضلًا عن خسائر المتعاقدين الأتراك وشركات البناء التابعة لها العاملة على الأراضي الليبية التي قدرت بنحو(120) شركة(الرحاحلة، 2014، ص 98–100)(Al-Rahlah, 2014, p 98–100).

يُعد النفط من أبرز العوامل التي دفعت الحكومة التركية للتدخل في ليبيا, وذلك لأن الأخيرة تحتل المركز الثاني في كمية إنتاج النفط في أفريقيا بنحو(1,6)مليون برميل في اليوم الواحد, وصاحبة أكبر احتياطي نفطي في القارة نفسها بحوالي(34)مليار برميل, وأيضًا تحتل المرتبة الثالثة في استقطاب الشركات والمقاولين الأتراك وبقيم مالية تصل إلى(28,9)مليار دولار, بينما تعتمد الحكومة التركية على(95%)من احتياجاتها من الطاقة على ما تستورده من الخارج(البستاني ومحمد ومصطفى، 2020)(Al-Bustani and M. and M. , 2020), كما أن توقف استثمارها بسبب الأزمة وتداعياتها كلف المستثمرين خسائر كبيرة؛ فقد قدرت القيمة الكلية للمشاريع العالقة بنحو(19)مليار دولار, ومستحقاتها بمليار دولار, وكذلك قدرت قيمة التأمينات بـ(1,7)مليار دولار, وقيمة الأضرار التي لحقت بالآلات بنحو(1,3)مليار دولار, وبهذا الخصوص قال رئيس المجلس التنفيذي لرابطة المقاولين الأتراك(مدحت بنيغون) : " ماتزال ليبيا تدفع 50 مليون دولار سنويًا ثمنًا لخطابات الضمان..."(قبلي، 2020، ص 131–132)(Qabli, 2020, p 131–132), وبناءً على ما تقدم, فقد أدركت حكومة أنقرة كمية المكاسب الاقتصادية التي يمكن أن تحصل عليها من خلال تدخلها في ملف الأزمة الليبية2011, وساعدها في ذلك القيادات والحركات الإسلامية الليبية من أجل تعزيز وجودها السياسي في ملف الأزمة, إذ يمكن من خلال ذلك أن يصبح الطريق أكثر سهولة أمام شركاتها, لذلك رأت أنه لا فائدة من عدم الانحياز وأعلنت عن مساندتها للمطالب المشروعة للشعب الليبي, وحثت على حل الأزمة سلميًا وسريعًا من أجل إنهاء معاناة الشعب, و أصبحت أكثر تشددًا وطالبت من الحكومات التي تشهد بلدانهم

ثورات وحركات احتجاجية بالاستماع إلى شعوبهم ومغادرة السلطة ووصفهم بالدكتاتوريين الطغاة(يحي، 2013، ص 55)(Yahyi, 2013, p 55).

2. الأزمة الليبية عام 2011:

اندلعت الأزمة الشعبية في مدينة بنغازي وهي ثاني أكبر المدن الليبية بتاريخ الخامس عشر من شباط عام 2011, بعد تأثر ليبيا بأحداث الربيع العربي ووقوف القذافي مع الرئيس التونسي زين العابدين بن علي(زاوشي، 2016، ص220)(Zawshi, 2016, 220p), كانت سلمية في بداية اندلاعها, وقد طالب المتظاهرون بالحرية والتغيير, وأطلقوا على حركتهم تسمية ثورة السابع عشر من شباط تخليدًا لشهداء المظاهرات التي خرجت في عام 2006[10] في مدينة بنغازي(سهيلة، 2017، ص21–22)(Suhaila, 2017, p 21–22), وفي يوم السابع عشر من شهر شباط 2011 شهد كثير من المدن الليبية مظاهرات حاشدة وبشكل مفاجئ تحت مسمى" يوم الغضب الليبي" ومن أبرزها: (بنغازي وطبرق ودرنة والزاوية والبيضاء), حاولت قوات الأمن قمع المظاهرات لكنها فشلت ونتج عنها صدامات مسلحة وحرق لمبانٍ حكومية و(11–49)قتيلًا, كما انضم كثير من رجال الأمن إلى صفوف المتظاهرين وخالفوا الأوامر العسكرية, ومع استمرار الأزمة استعملت قوات الأمن الأسلحة الخفيفة وحتى مضادات الطائرات, قتل جراء ذلك أكثر من (300)قتيل وقرابة(1000)جريح, ونتيجة العنف المفرط في مدينة بنغازي أعلنت قوات الأمن والجيش انشقاقهم عن النظام وتسليم مديرية الأمن في المدينة للمتظاهرين(سهيلة، 2017، ص29–30)(Suhaila, 2017, p 29–30), ألقى سيف الإسلام القذافي خطابًا من على شاشة التلفزيون الحكومي, قال فيه: " إن المزيد من المظاهرات قد تؤدي إلى حرب أهلية في البلاد, وإن النظام سيقاتل حتى آخر طلقة..."، ثم تبعه والده بخطاب آخر من باب العزيزية المقر الرئيس له في الثاني والعشرين من شباط أدان فيه المتظاهرين ووصفهم بالخونة ودعا أتباعه إلى أن يقاتلوهم, كما قال في خطاب ثانٍ يوم الرابع والعشرين من الشهر نفسه, قال فيه: " إن الشباب في قلب الحركة الاحتجاجية كانوا يتصرفون تحت تأثير المخدرات, وإن المظاهرات تسيطر عليها القاعدة..."(النحلي، 2018، ص30–31)(Al-Nahli, 2018, p 30–31).

ومع تعقد الأزمة قالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون(Hillary Clinton)2009–2013, في يوم السادس والعشرين من شباط عام 2011: " إن القذافي فقد ثقة شعبه ويجب عليه أن يمر دون مزيد من إراقة الدماء والعنف..." (Britannica,2011)(بريتانيكا، 2011), وفي اليوم نفسه أصدر مجلس الأمن الدولي قراره ذا العدد(1970)المؤرخ بالسادس والعشرين من شهر شباط(2011), الذي أكد فيه على أن تتحمل الحكومة الليبية مسؤولياتها في حماية المدنيين, وأدان الانتهاكات التي تقع على

الأبرياء, وخلال جلسته التي عقدت في يوم السابع عشر من آذار من العام نفسه أصدر القرار ذي العدد(1973) الذي يخول الدول الأعضاء لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين, الذي على أساسه تدخل حلف شمال الأطلسي(الناتوNATO) عسكريًا في عملية إسقاط القذافي ونظامه عن السلطة في ليبيا(2011,Theguardian)(الغارديان، 2011), وبالفعل بدأت الحملة العسكرية (الغربية) ضد نظام القذافي وقواته العسكرية بتاريخ التاسع عشر من آذار 2011, وقد كانت الحملة في بدايتها مقتصرة على الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة, ثم تولت قيادة الناتو إدارة العملية وتوفير الغطاء الجوي لقوات المعارضة الليبية(في الواحد والثلاثين من آذار من العام نفسه) تحت اسم (عملية الحامي الموحد)، فضلًا عن نشر وحدات قتالية على الأرض تتولى مهمة تقديم الدعم اللوجستي والتنسيق بين القوات(2011,Joy)(جوي، 2011)، وفي السادس والعشرين من شهر آذار أجبر القصف العنيف الذي قامت به الطائرات الحربية التابعة للناتو الذي أستمر أسبوعًا كاملًا القوات التابعة للرئيس معمر القذافي على التراجع عبر السواحل الليبية والانسحاب من مدنها الواحدة تلو الأخرى؛ أما في العاشر من شهر نسيان عام 2011 فقد تمكنت القوات التابعة للمعارضة الليبية من فرض سيطرتها على كامل مدينة إجدابيا، وفي الثلاثين من شهر نيسان قتل(سيف العرب القذافي) مع ثلاثة من أحفاد القذافي، بعد الغارة التي شنتها قوات الناتو على العاصمة طرابلس، كما قام طيران الناتو بشن غارة على الموانئ الليبية في سرت و طرابلس والخمس في العشرين من شهر آيار من العام ذاته، أدت إلى غرق ثمان سفن ليبية، وبعد أن استمر القتال لأسابيع تمكنت قوات المعارضة من إلقاء القبض على الرئيس معمر القذافي ونجله المعتصم) في يوم العشرين من شهر تشرين الأول عام 2011 وهو اليوم الذي قتل فيه القذافي، عندها أعلنت المعارضة نجاح الثورة الليبية(2011) التي انطلقت ضد الظلم والاستبداد(الحمداني، 2014، ص89–92)(Al-Hamdani, 2014, p89–92)، كان للناتو الفضل في إسقاط نظام القذافي وهذا يظهر جليًا من خلال عدد الطلعات الجوية التي نفذها سلاح الجو التابع له، التي قدرت بـ(17939)طلعة خلال المدة الواقعة بين الواحد والثلاثين من شهر آذار من عام 2011 وحتى الواحد والثلاثين من شهر تشرين الأول من العام ذاته، منها (17341) طلعة نفذتها طائرات ثابتة الجناحين, كما استعمل فيها سلاح (جو أرض) منها (3644)ضربة موجهة بالليزر و(2844)موجهة بنظام تحديد الموقع الجغرافي(GPS) و(1150) إطلاق مباشر باستعمال صواريخ هيلفاير(AGM–114)، فضلًا عن(470)ضربة نفذتها البحرية التابعة للناتو، وهذا أثبت أن دور حلف الناتو هو الأساس في عملية سقوط القذافي واعتقاله وانتصار قوات المعارضة على القوات التابعة لنظام القذافي(علاء الدين، 2013، ص139)(Aladdin,2013, p139).

نتج عن الأزمة الليبية كثير من الآثار التي أثرت سلبًا على المستوى الداخلي وحتى الخارجي، لا سيما بعد انهيار مؤسسات الدولة(المدنية والأمنية)، فقد استولى كثير من المواطنين على مخازن السلاح التابعة للجيش الليبي المنهار، فضلًا عن انتشار الحركات المسلحة، لا سيما المتطرفة، التي سيطرت على كثير من حقول النفط الليبي وأماكن تصديره، الأمر الذي أدى إلى تراجع القدرة الإنتاجية إلى(250)ألف برميل في اليوم الواحد، بعد أن كانت تنتج حوالي(1,5) مليون برميل يوميًا عام 2010، كما ارتفعت نسب البطالة بين أبناء الشعب الليبي وتدني حياته المعاشية، وأصبحت ليبيا ممرًا للهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات إلى دول الجوار، وحتى الدول الأوربية، وخصوصًا الدول المطلة على البحر المتوسط، وأيضًا تأثر الحركة التجارية، إذ انخفضت نسبة الصادرات والواردات بين الدول المحيطة بها، إذ كانت ليبيا تستقبل العمالة من دول الجوار وبأعداد كبيرة، وبسبب الأزمة عادت إلى دولها الأم مما أثر سلبًا على اقتصادها الوطني(علاءالدين، 2013، ص142–148)(Aladdin, 2013, p 142–148).

المبحث الثاني: الجانب التحليلي

1. الاستراتيجية التركية في ليبيا:

مثلت الأزمة الليبية 2011 تحديًا كبيرًا أمام الاستراتيجية التركية ومصالحها الاقتصادية في ليبيا، وقد تعرضت استثماراتها لخسائر كبيرة، فقد بلغت قبل الأزمة نحو(23)مليار دولار، فضلًا عن إجلاء نحو(30)ألف عامل كانوا يعملون في ليبيا, وهذا سيشكل ضغطًا على الأيدي العاملة التركية(إيشق، 2011، ص34)(Ishiq, 2011, p 34) لذلك سعت الحكومة التركية للوصول إلى الأرض الليبية التي يمكن أن تكون أرضًا خصبة لمصالحها الاستراتيجية، لا سيما أن احتياطي النفط الليبي يبلغ(40)مليار برميل واحتياطيها من الغاز يبلغ(54,6)تريليون متر مكعب؛ لقد حاولت تركيا ترسيخ نفوذها بعد التنافس الذي حصل بينها وبين أطراف دولية وإقليمية أخرى، معتمدة في سياستها الخارجية على القوة الخشنة التي مثلتها اتفاقيات الدفاع المشترك وصفقات الأسلحة الاستراتيجية والقواعد العسكرية، وهذا جاء بعد زيادة التوجه الحكومي والتركيز على عملية التنمية والبعد الاقتصادي(الرنتيسي، 2019)، هناك عوامل كثيرة دفعت تركيا إلى زيادة حضورها الاستراتيجي في المنطقة، أبرزها(نوفل والجولاني ومحمود، 2016، ص16–17)(Nofal and Al. and M. , 2016, p 16–17):

1. لقد أدركت الحكومة التركية الأهمية الاستراتيجية التي يوفرها موقعها الجيواستراتيجي إقليمًا ودوليًا، لذلك حاولت إعادة حضورها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

2. تعرض الاقتصاد التركي إلى خسائر كبيرة، بعد توتر علاقة تركيا مع روسيا الأمر الذي أفقد اقتصادها(3)مليارات دولار، نتيجة حرمانها من قرابة(4,5)مليون سائح روسي سنويًا، فضلًا عن توقف مشاريع استراتيجية مشتركة بين البلدين في مجالي الطاقة النووية والغاز الطبيعي اللذين يبلغ حجم استثمارهما حوالي(40)مليار دولار.
3. حالة الفوضى في منطقة الشرق الأوسط وتنامي خطر الانقسام الطائفي والإرهاب, بالإضافة إلى الخلافات السياسية بين الكثير من دوله, مما دفعها لإعادة رسم توجهاتها الخارجية(الاستراتيجية).

يضاف إلى هذه العوامل أن الحكومة التركية حظيت بدعم الولايات المتحدة الأمريكية, لأنها مطلة على ثلاثة بحار مهمة(بحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود)، وقد وصف الرئيس أردوغان العلاقة بين حكومته وحكومة الولايات المتحدة بالاستراتيجية، حينما قال: " إن التحالف الاستراتيجي بين تركيا والولايات المتحدة سوف يكون دائمًا في ظل حزب العدالة والتنمية..."، فضلًا عن كونها دولة إسلامية ذات توجهات علمانية حديثة وهذا عزز مكانتها الاستراتيجية لدى الدول الأوربية أيضًا، كما إنها مجاورة لمنطقة غنية بمصادر الطاقة(الرحالحة، 2014، ص86-87)(Al-Rahlah, 2014, p 86-87)، إن من أبرز أولويات تركيا توسيع نفوذها إلى أبعد نقطة ممكنة مما يظهرها كدولة قائدة في المنطقة؛ أي دولة تجمع بين الحداثة والموروثات الثقافية والإسلامية، لذلك فإن التوجه التركي في جميع الاتجاهات هو جزء من استراتيجيتها للخروج من عزلتها وأن تتمكن من لعب دور مؤثر في محيطها، فضلًا عن تأسيس نظام إقليمي جديد، وقد وصف ذلك أحمد داوود أوغلو: "... الموازنة بين الحرية والأمن والسعي لخفض المشكلات مع دول الجوار إلى نقطة الصفر"(كامل ونجم، 2017، ص240-241)(Kamel and N. ,2017, 240-241p).

وفرت أحداث الربيع العربي بيئة جاذبة للنفوذ التركي، وخاصة ليبيا، إذ لعبت دور الوسيط بين طرفي النزاع في محاولة لحل الخلافات الداخلية عن طريق الدبلوماسية، وقد ظهر دورها بعد أن أعلن أردوغان في السابع من نيسان من عام 2011(خريطة طريق) لمعالجة الوضع المتأزم في ليبيا من خلال وقف إطلاق النار وانسحاب القوات من المدن وتوفير المساعدات الإنسانية، وكان موقفها مترددًا، لكن بعد تأزم موقف القذافي ونظامه, طالبت منه التنحي عن الحكم واعترفت بالمجلس الانتقالي[14] وكان هذا الاعتراف ضرورة حيوية للاستراتيجية التركية الجديدة في المنطقة، وصل أحمد داوود أوغلو إلى بنغازي في الثالث من تموز 2011 وقدم للمجلس الانتقالي مساعدات مالية عاجلة بلغت(100) مليون

دولار نقدًا و (200) مليون أخرى على شكل تحويلات مصرفية تصل تباعًا، بالمقابل طلب من الجلس ضرورة المحافظة على المنشآت والمؤسسات من الخراب والنهب(الموسوي، 2014، ص79−82)(Al-Mousawi, 2014, p 79−82).

لقد رأت القيادة التركية أن الاقتصاد هو المحرك الرئيس لاستراتيجيتها الجديدة، لا سيما الخارجية، وأن لا تخضع العلاقات الاقتصادية للتقلبات السياسية وتداعياتها، لذلك سعت الحكومة التركية جاهدةً لتوسيع أسواقها الخارجية، نتيجةً لذلك ارتفعت حصتها التجارية في الشرق الأوسط حتى وصلت إلى(16%)وقد مثلت(23,6)مليار دولار، كما ارتفعت حصتها التصديرية من منتجاتها التكنولوجية إلى نسبة(44%) في عام 2010، لكن هذا الارتفاع لم يدم طويلًا، بسبب بدايات أحداث الربيع العربي التي اندلعت في(مصر وسوريا وتونس وليبيا واليمن)، كانت صادراتها الخارجية إلى هذه الدول تمثل نسبة(13%), لكنها تراجعت إلى(6,48%)في نهاية عام 2010، واستمر التراجع مع تأزم الموقف في هذه الدول، حتى وصل إلى (4,74%)، أي من(7)مليارات و(272,5)مليون دولار إلى(6)مليارات و(323)مليون دولار، وهذا أثر كثيرًا على استراتيجيتها في المنطقة(الموسوي، 2014، ص85−86)(Al-Mousawi, 2014, p 85−86).

لم تكن الاستراتيجية التركية مقتصرة على حدود الأرض الليبية، وإنما شملت شرق البحر الأبيض المتوسط, لا سيما بعد اكتشاف الغاز الطبيعي فيه وبكميات تقدر بحوالي(122)تريليون قدم مكعب، تزامن ذلك مع ظهور مفهوم "الوطن الأزرق"(Mavi Watan)في تركيا، الذي يعني أن الوطن يشمل البحر، الذي استعمله أول مرة الأدميرال التركي(رمضان جيم غوردينيز) في عام 2006، ووصف الأدميرال البحري مراد بيلجل(Murat Bilgel)في شهر آذار من عام 2012، أن هدف الاستراتيجية التركية البحرية ليس العمل في المناطق الساحلية وإنما في أعالي البحار، فيما قال قائد القوات البحرية التركية الأدميرال بوستان أوغلو في شهر أيلول من عام 2013: " إن تصور الحكومة التركية للتهديد البحري قائم على الطاقة والدفاع عن المصالح التركية في شرق البحر الأبيض المتوسط، أولوية قصوى..."، وقد انتشر فعلًا مفهوم(الوطن الأزرق)بعد المناورات البحرية التي أجراها الأسطول التركي، باسم(الوطن الأزرق أو المائي)في آذار من عام 2019(قدورة، 2020، ص 6−7)(Kaddoura, 2020, p 6−7).

ومن أجل دعم الاستراتيجية البحرية سارعت الحكومة التركية لعقد اتفاقية مع ليبيا لترسيم الحدود البحرية بين البلدين، تم توقيع الاتفاقية في السابع والعشرين من تشرين الأول عام 2019 من قبل أردوغان وفايز السراج رئيس الحكومة الليبية[15] وبهذه الاتفاقية تمكنت

تركيا من زيادة حصتها من الجرف القاري بحوالي(30%)، كما وفرت لها كثيرًا من المزايا المهمة، أبرزها(الرنتيسي، 2014، ص 4-6)(Al-Rantisi, 2014, p4-6):

1. أعطتها الحق في حماية أعمال الحفر والتنقيب عن الغاز في البحر الأبيض المتوسط، وضمان قانوني وسياسي.
2. مكنتها من الوقوف بوجه المحاولات اليونانية لترسيم الحدود البحرية مع مصر.
3. حصلت من خلالها على موطأ قدم، مكنها من التأثير في المعادلة السياسية لشرق البحر الأبيض المتوسط، وأحبطت جميع المحاولات التي تهدف لعزلها اقتصاديًا وسياسيًا.

2. الموقف العربي من السياسة التركية:

كان الموقف العربي من سياسة تركيا وتدخلها في ليبيا واضحًا، إذ رفضت جامعة الدول العربية هذا التدخل، وأكدت على الالتزام بوحدة الأراضي الليبية، ورفض التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي أيًا كان نوعه، وطالبت بأن يكون الحوار ليبيًا- ليبيًا من أجل التوصل إلى حل توافقي ينهي الأزمة(جامعة الدول العربية، 2019، ص75)(The League of Arab States, 2019, p75)؛ أما مجلس الجامعة فقد طالب جميع الدول بما فيها تركيا بسحب قواتها من ليبيا، وقرر إدراج التدخلات التركية في شؤون البلدان العربية كبند دائم في جدول أعماله وعلى المستوى الوزاري(alhurra, 2020)(الحرة، 2020).

الموقف المصري:

لقد رأت الحكومة المصرية أن الوجود التركي في ليبيا وتدخلها في شؤونها الداخلية تهديدًا لأمنها القومي, لا سيما بعد أن أعلنت الحكومة التركية عن عزمها إنشاء قواعد عسكرية على الأراضي الليبية، ومصر لا تسمح بحدوث ذلك، لأن وجود قوات تركية أو تابعة لها في طرابلس يهدد خطوط إمداد الغاز الطبيعي المصري في شرق البحر الأبيض المتوسط(جمال، 2020، ص6)(Jamal, 2020, p6)، لذلك سعت مصر لتحقيق التوازن مع تركيا على المستويين السياسي والإعلامي، من خلال تقوية علاقاتها الخارجية مع الدول الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة وروسيا، فضلًا عن الاتحادين الأوربي والأفريقي، كما حاولت حشد الرأي العام العربي عامة والمصري خاصة ضد التحركات التركية على الأراضي الليبية، وعملت على تطوير مؤسساتها الأمنية والعسكرية، حتى تصبح قادرة على حماية مصالحها الاقتصادية وردع أي عدوان من أي دولة كانت، لا سيما حقول الغاز الطبيعي شرق المتوسط والملاحة البحرية(البستاني ومحمد ومصطفى، 2020)(Al-Bustani and M. and M , 2020.) وقد حذر الرئيس المصري الحالي(عبدالفتاح

السيسي)من تجاوز خط سرت أو الجفرة وعدها خطوطًا حمراء بالنسبة إلى مصر، وفي الوقت نفسه هي دعوة صريحة من أجل إنهاء الصراع الدائر في ليبيا(غبشي، 2020)(Ghabshi, 2020).

الموقف السعودي والإماراتي:

رفضت المملكة العربية السعودية تدخل تركيا في الشؤون الداخلية الليبية وعدت التدخل مخالفًا للمواثيق الأممية والدولية، وانتهاكًا(صارخًا)لقرارات مجلس الأمن الدولي ويخالف الموقف العربي، وطالبت بأن يقوم المجتمع الدولي بمهامه من أجل أمن المنطقة وضمان استقرارها(albayan, 2020)(البيان، 2020) فقد شعرت المملكة بخطر الدور التركي، وذلك بعد قيامها بنشر مقاتلين يحملون الجنسية السورية في ليبيا دعمًا لحكومة الوفاق، نتيجة لذلك قدمت الدعم المالي وحتى الإعلامي لخليفة حفتر[16] وقالت وزارة الخارجية السعودية في الرابع من كانون الثاني من عام 2020: "...إن سلوك تركيا في ليبيا ينتهك مبادئ السيادة الدولية..."(راماني، 2020)(Ramani, 2020).

لم يختلف موقف دولة الإمارات العربية المتحدة عن موقف المملكة العربية السعودية من حيث رفض التدخل التركي جملةً وتفصيلا، وذلك لأن الدولتين تريان أن التدخل انتهاكٌ خطير للقانون الدولي(صحيفة العرب، 2019، ص1)(Al-Arab, 2019, 1p)، بل قامت بتقديم الدعم اللوجستي للقوات التابعة لحفتر، فقد قامت بتدريب عدد كبير من الجنود الليبيين التابعين لقوات حفتر على الطائرات المسيرة، فضلًا عن تزويدهم بثلاث طائرات مسيرة أمريكية الصنع من نوع كام كوبتر (S Camcopter 100–)، فضلًا عن الدعم الاستخباري وتطوير غرف العمليات ودعمها بمستشارين إماراتيين(إبراهيم، 2019)(Ibrahim, 2019).

الموقف الجزائري والتونسي:

رأت الحكومة الجزائرية أن العمل العسكري لا يحلّ النزاعات الداخلية في ليبيا، ويجب أن تحل الأزمة وفق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ورفضت المساس بسيادة الدول وحدودها الدولية، وأن موقفها ثابت ويدعو للحوار بين جميع أطراف الأزمة بعيدًا عن التدخلات الأجنبية وتأثراتها(الموقف الجزائري من الأزمة....، 2020، ص2–3)(The Algerian position on the Libyan crisis…., 2020, p 2–3) وكان موقفها هذا غامضًا أو تحاول الحكومة الجزائرية النأي بالبلاد عن الأزمات الخارجية، لذلك لزمت الحياد ومسك العصا من المنتصف وأن تكون على مسافة واحدة من جميع أطراف الأزمة سواء

كانت ليبية أو غير ليبية، وأشارت الحكومة الجزائرية في مناسبات كثيرة إلى أن الحوار يجب أن يكون ليبيًا، ويجب ابعاد المسألة الليبية عن الصراعات الدولية وعن كل ما هو أجنبي، فضلًا عن التنافس من أجل السيطرة على الثروات الليبية، وكذلك وقف تدفق المقاتلين والسلاح(ياحي، 2020)(Yahya, 2020).

أما الحكومة التونسية فقد حددت موقفها الرافض قطعًا لجميع أنواع التدخلات الأجنبية في الأزمة، ولن تسمح لأي دولة كانت باستعمال أرضها قاعدةً للتدخل في ليبيا سواء كانت تركيا أو غيرها، وبهذا الموقف سعت تونس لتجنب الانزلاق في سياسة المحاور، وبهذا الخصوص قالت الرئاسة التونسية: " إن استعمال المجال الجوي والبحري لتونس لا أساس له من الصحة..."(تونس تنهي ترددها....، 2020)(Tunisia ends its....,2020).

الموقف القطري:

وفيما يتعلق بموقف قطر الذي يختلف تمامًا عن مواقف الدول العربية الأخرى، فقد وقفت مع تركيا في مشروعها وتدخلها في ليبيا، لذلك انتقدت وزارة الخارجية القطرية جامعة الدول العربية لرفضها التدخلات العسكرية غير العربية في الأزمة الليبية، وقالت: " بأنها تلقت بكثير من الاستغراب والدهشة تخصيص الأمين العام لجامعة الدول العربية التدخلات العسكرية غير العربية في ليبيا بالرفض..."(نصير، 2020)(Naseer, 2020)، ومن أجل التنسيق التقى وزير الدفاع القطري الحالي (خالد بن محمد العطية) نظيره التركي(خلوصي أكار) وحضر اللقاء وزير الداخلية الليبي (فتحي باشاغا) وناقش المجتمعون مستجدات الأزمة الليبية ، وكذلك تعزيز التعاون الدفاعي والأمني وتطويره، وأكد خلوصي أكار لنظيره العطية استمرار الشراكة الاستراتيجية بين قطر وتركيا، وقال: "...نعرب عن شكرنا لقطر إزاء الدعم الجاد لحكومة الشرعية في ليبيا..."(لقاء قطري ليبي...، 2020)(A Qatari-Libyan....,2020).

الخاتمة:

لم تكن علاقة تركيا بالحكومة الليبية خلال عهد القذافي، إلا في حدود مصالحها الاقتصادية لكون النظام الليبي بوابة الدخول إلى مصادر الطاقة في بلاده، وكذلك الاستثمار في كثير من القطاعات الأخرى، لذلك كان موقف الحكومة التركية من مسألة رحيل القذافي مترددًا لارتباطها معه بعلاقات اقتصادية تصل قيمتها إلى أكثر من(100)مليار دولار، وهذا ما جعلها تلتزم الصمت في بداية الأزمة الليبية 2011 منتظرة نتائجها وتحديد مسار أحداثها.

كانت الأزمة الليبية عبارة عن حركة احتجاجية عفوية خرجت بمطالب مشروعة، قابلها النظام بقسوة وعنف، وهذا مثل فرصة ذهبية استغلتها الدول الغربية التي تبحث عن الطاقة والسيطرة على مصادرها، لذلك تدخل الغرب بآلته العسكرية بعد أن وفر الغطاء السياسي والإعلامي للمعارضة الليبية، التي استطاعت اسقاط النظام بمساعدة حلف الناتو الذي تدخل من أجل تحقيق غايات الدول الكبرى في السيطرة على الثروات الليبية في البر والبحر، لا سيما النفط، وأما تدمير الدولة الليبية ومؤسساتها بالآلة العسكرية الغربية، فقد قابله صمت عجيب من الدول الحليفة لنظام القذافي، لا سيما روسيا التي لم يكن لها دور يذكر، وكذلك الدول العربية غائبة تمامًا من المشهد وإن حضرت فإنها تسير خلف المشروع الأمريكي وتأتمر بأمرها.

لقد عدلت تركيا استراتيجيتها بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم بما يتناسب مع جسامة الأحداث المحيطة بها، بعد أن احتلت الولايات المتحدة العراق في عام 2003 وغيرت نظامه وحلت مؤسساته العسكرية والأمنية، لذلك رأت أن الأزمة الليبية بيئة خصبة من أجل التدخل في مجرياتها وفرض حضورها على الساحة الدولية أو على أقل تقدير الإقليمية بأنها أصبحت قوة فاعلة في منطقة الشرق الأوسط، ويجب احترام إرادتها، إذ تدخلت وقدمت الدعم اللوجستي لحكومة الوفاق برئاسة(السراج)حتى تضمن ولاء حكومته، وفتح الطريق أمام شركاتها لتشارك في إعادة بناء الدولة وبناها التحتية، فضلًا عن تعويض خسارتها التي نتجت عن تغيير النظام الليبي وقدرت بحوالي(23)مليار دولار.

كانت الولايات المتحدة تنظر إلى تركيا بعين الرضا وهي تنفذ استراتيجيتها الجديدة ومشروعها التوسعي الذي يتخذ من الإسلام السياسي(العلماني) غطاءً، لا سيما بعد الانقسام الطائفي الذي حصل في الشرق الأوسط، والربيع العربي 2011 الذي عصفت أحداثه بعدد من الدول العربية، التي انشغلت بحماية أمنها الداخلي، وهذا أثر على حضورها الخارجي، لا سيما على مسرح الأحداث، وما رافق ذلك من أزمات دولية سواء كانت سياسية أو اقتصادية.

المصادر:

1. فاضل، أحمد عبدالسلام ومحمد، بكر عبدالمجيد.(2016). معمر القذافي ودوره في السياسة الليبية حتى عام 2011. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية, (4)، ص 150-177.
2. عبيد، منى حسين.(2012). أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا. مجلة دراسات دولية,(51)، ص 33.

3. المظفري، نبيل عكيد محمود.(2010). العلاقات الليبية التركية 1969–1989: دراسة سياسية اقتصادية.(ط1). دار غيداء للنشر والتوزيع. عمان. ص 130–131.

4. العس، محمد.(2015). من هو عبدالسلام جلود المسؤول عن ملف الإمام الصدر ومدير مليارات القذافي وعملياته الخارجية؟. من 2020/10/1 https://addiyar.com/article/1095500

5. الصائغ، محمد يونس.(2016). مدى اختصاص مجلس الأمن الدولي للنظر في قضية لوكربي. مجلة الرافدين للحقوق، (50), ص 214–215.

.6 قضية لوكربي.(2015). من 2020/10/3 https://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/2015/11/18

7. مسلط، سعد عبدالعزيز.(2020). توجهات حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه القضايا السياسية الخارجية التركية 2002–2007(دراسة تاريخية). مجلة سر من رأى،(64)، ص 852.

8. عاشور، جابر.(2018). الاكتساب الحزبي لدى(العدالة والتنمية) التركي دور" أكاديمية السياسة". مركز البيان للدراسات والتخطيط. بغداد. ص 5–6.

9. الرنتيسي، محمود سمير.(2014). السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا2011-2014 . مجلة رؤية تركية، (11), ص 37–38.

.10حزب العمال الكردستاني.(2014). من 2020/10/4 https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/2/12

.11الاتحاد الافريقي.(2019). من 2020/10/4 https://www.unhcr.org/ar/5cd12b794.ht

12. طعمية، محمد.(3،آذار2020). هكذا شرعن القذافي أطماع تركيا في ليبيا. صحيفة العرب، ص 6.

13. مفتاح، حسين.(2018). العلاقات الليبية التركية... من المد والجزر إلى تسونامي2011. من 2020/10/4 https://www.afrigatenews.net/article

17. إيرالب، أتيلا وآخرون.(2012). الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2011. دار فضاءات للنشر والتوزيع. عمان. ص244.

14. الجبوري، خلف رمضان محمد.(2018). ثورات الربيع العربي وأثرها في عناصر الدولة. مجلة الرافدين للحقوق، (63)، ص 163.

15. يحي، بوزيدي.(2013). السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد عام 2002[رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة وهران. ص 55.

16. كامل ،مروان عوني ونجم، أحمد مشعان.(2017). الإستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط دراسة في ضوء عوامل التغيير الإقليمي. مجلة تكريت للعلوم السياسية،(11), ص 252– 253.
17. الرحاحلة، أحمد سليمان سالم.(2014). الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات"[رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الشرق الأوسط. ص 98–100.
18. البستاني، جاد مصطفى ومحمد، محمد السيد ومصطفى، محمد نبوي.(2020). التدخل التركي في ليبيا وأثره على الأمن القومي المصري, المركز العربي للبحوث والدراسات. من 2020/10/8 www.acrseg.org/41600
19. قبلي، آسيا.(2020). التوجه التركي نحو أفريقيا: الدلالات الاقتصادية للدور التركي في الأزمة الليبية. مجلة قضايا آسيوية،(3), ص 131– 132.
20. زاوشي، صورية.(2016). أمن منطقة شمال أفريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات والتداعيات 2011–2015[أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الجزائر3. ص 220.
21. النحلي، علي محمد فرج.(2018). الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011–2017[رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الشرق الأوسط. ص 30–31.
22. سهيلة، بن موسى.(2017). تأثير المتغيرات الخارجية على إعادة بناء الدولة في ليبيا[رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة محمد بوضياف– المسيلة. ص 21–22.
23. الحمداني، كفاح عباس رمضان.(2014). حركة التغيير في ليبيا. مجلة دراسات دولية(جامعة الموصل)، (34)، ص 89–92.
24. علاء الدين، زردومي.(2013). التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي[رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة محمد خضير(بسكرة). ص139.
25. إيشيق، مليحة بنلي ألطون.(2011). سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية. (ط1). مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبو ظبي. ص34.
26. الرنتيسي، محمود سمير.(2019). ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلات البر والبحر. من 2020/11/18 https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/ef310d4865904c15b7bd7faf58bb41ef
27. نوفل، أحمد سعيد والجولاني، عاطف ومحمود، قاصد والكيالي، عبدالحميد والحمد، جواد.(2016). أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية– التركية ودور تركيا الإقليمي. مركز دراسات الشرق الأوسط،(12)، ص16–17.

28. الموسوي، بتول هليل جبير.(2014). العثمانية الجديدة وموقف تركيا من قضايا الشرق الأوسط. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (45)، ص79–82.

29. قدورة، عماد.(2020). السياسة البحرية التركية في المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. قطر. ص6–7.

30.فايز السراج.(2020). من 2020/11/28 https://www.dw.com/ar/%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%AC/t-36401850

31. جامعة الدول العربية.(31، آذار 2019). قمة العزم والتضامن. تونس. ص 75.

32.الجامعة العربية تدين "التدخلات التركية" ..وأربع دول تتحفظ.(2020). من 2020/11/30 https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2020/09/09

33. جمال، أحمد.(28، حزيران 2020). عقيدة الجيش المصري الدفاعية تجعله رقمًا مهمًا في الأزمات. صحيفة العرب، ص6.

34. غبشي، بو علام.(2020). هل مصر مستعدة للزج بجيشها في النزاع الليبي لدعم قوات حفتر. من 2020/12/1 https://www.france24.com/ar/20200717

35.السعودية تدين التدخل التركي في ليبيا.(2020). من 2020/12/1 https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2020-01-08-1.3746662

36.خليفة حفتر.(2020). من2020/12/1 https://www.dw.com/ar

37. راماني، صامويل.(2020). لماذا تصاعد التدخل السعودي في ليبيا. من 2020/12/1 https://thenewkhalij.news/article/182455

38.السعودية تساند مساعي الحل في ليبيا لقطع الطريق على التدخل التركي.(3، كانون الأول 2019). صحيفة العرب، ص1.

39. إبراهيم، محمد.(2019). الدول الداعمة لخليفة حفتر: المعلن والخفي. من 2020/12/1 https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/05/190528074941022

40.الموقف الجزائري من الأزمة الليبية: بين التغير والاستمرارية.(2020). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. قطر. ص 2–3.

41. ياحي، علي.(2020). موقف الجزائر "غامض" حيال التدخل التركي في ليبيا. من 2020/12/2 https://www.independentarabia.com/node/122786

42.تونس تنهي ترددها حيال التدخل العسكري التركي في ليبيا.(2020). من 2020/12/2 https://middle-east-online.com/

43. نصير، أحمد.(2020). قطر تخالف الاجماع العربي والدولي بدعم عدوان تركيا على ليبيا. من 2020/12/3 https://al-ain.com/article/qatar-violates-international-turkish-libya

44.لقاء قطري ليبي في أنقرة لبحث المستجدات الليبية وتنسيق الجهود.(2020). من 2020/12/4 https://www.alquds.co.uk/

References

- A Qatari-Libyan meeting in Ankara to discuss Libyan developments and coordinate efforts (2020). From 4/12/2020 https://www.alquds.co.uk/
- African Union. (2019). From 10/4/2020. https://www.unhcr.org/ar/5cd12b794.ht
- Aladdin, Zardoumi. (2013). Foreign intervention and its role in toppling the Gaddafi regime [unpublished master thesis]. University of Muhammad Khudair (Biskra). P. 139
- Al-Ass, Muhammad. (2015). Who is Abd al-Salam Jaloud in charge of the Imam al-Sadr file and the director of Gaddafi's billions and his foreign operations? From 1/10/2020. https://addiyar.com/article/1095500
- Al-Bustani, Gad Mustafa and Muhammad, Muhammad al-Sayed and Mustafa, Muhammad Nabawi. (2020). Turkish intervention of Libya and its impact on Egyptian national security, Arab Center for Research and Studies. From 8/10/2020 www.acrseg.org/41600
- Al-Hamdani, Kafah Abbas Ramadan. (2014). Movement for change in Libya. Journal of International Studies (University of Mosul), (34), pp. 89-92.
- Al-Jubouri, Khalaf Ramadan Muhammad (2018). Arab Spring revolutions and their impact on state elements. Al-Rafidain Journal of Rights, (63), p. 163.
- Al-Mousawi, Batoul Hillel Jubeir. (2014). Neo-Ottomanism and Turkey's position on Middle East issues. Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, (45), pp. 79-82.
- Al-Muzaffari, Nabil Akid Mahmoud. (2010). The Libyan-Turkish Relations 1969-1989: A Political and Economic Study. (Ed. 1). Ghaida House for Publishing and Distribution. Amman. pp. 130-131.
- Al-Nahli, Ali Muhammad Faraj. (2018). The Libyan crisis and its repercussions on the neighboring countries 2011-2017 [Unpublished Master Thesis]. Middle East University. Pp. 30-31.

- Al-Rahlah, Ahmed Suleiman Salem. (2014). The New Turkish Role in the Middle East Region "Opportunities and Challenges" [Unpublished Master Thesis]. Middle East University. Pp. 98-100.
- Al-Rantisi, Mahmoud Samir (2014). Turkish foreign policy towards Libya 2011-2014. Turkish Vision Magazine, (11), pp. 37-38.
- Al-Rantisi, Mahmoud Samir (2019). Libya in Turkey's foreign policy, new facts about land and sea equations. From 11/18/2020 https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/ef310d4865904c15b7bd7faf58bb41ef
- Al-Sayegh, Muhammad Yunus. (2016). The extent of the competence of the UN Security Council to consider the Lockerbie case. Al-Rafidain Journal of Rights, (50), pp. 214-215.
- Ashour, Jaber. (2018). The Turkish (Justice and Development) party acquisition is the role of the "political academy". Al-Bayan Center for Studies and Planning. Baghdad. pp. 5-6.
- Eralp, Attila et al. (2012). The Mediterranean Yearbook: The Mediterranean 2011. Dar spaces for publishing and distribution. Amman. P. 244.
- Fadel, Ahmad Abdul Salam and Muhammad, Bakr Abdul Majeed. (2016). Muammar Al- Gaddafi and his role in Libyan politics until 2011. Tikrit University Journal for the Humanities, (4), pp. 150-177.
- Fayez Al-Sarraj (2020). From 11/28/2020 https://www.dw.com/ar/%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%AC/t-36401850
- Ghabshi, Boualam (2020). Is Egypt ready to push its army into the Libyan conflict to support Haftar's forces? From 1/12/2020 https://www.france24.com/ar/20200717
- Ibrahim, Muhammad. (2019). Countries Supporting Khalifa Haftar: The declared and the hidden. From 1/12/2020 https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/05/190528074941022
- Ishiq, Maliha Benli Alton. (2011). Turkey's foreign policy and its regional implications. (I 1). Emirates Center for Strategic Studies and Research. Abu Dhabi. P. 34.
- Jamal, Ahmad (28, June 2020). The Egyptian army's defensive doctrine makes it an important number in crisis. Al-Arab Newspaper, p. 6.
- Kaddoura, Imad (2020). Turkish Maritime Policy in the Mediterranean and Military Intervention in Libya. Arab Center for Research and Policy Studies. Qatar. Pp. 6-7.

- Kamel, Marwan Awni and Najem, Ahmed Mashaan. (2017). The Turkish strategy towards the Middle East is a study in light of the factors of regional change. Tikrit Journal of Political Science, (11), pp. 252-253.
- Khalifa Haftar. (2020). From 1/12/2020 https://www.dw.com/ar
- Kurdistan Workers Party. (2014). From 10/4/2020 https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/2/12
- Miftah, Hussain. (2018). Libyan-Turkish Relations ... From the Tides to the 2011 Tsunami. From4/10/2020 https://www.afrigatenews.net/article
- Musalat, Saad Abdulaziz. (2020). Attitudes of the Justice and Development Party government toward Turkish foreign political issues 2002-2007 (historical study). Secret who saw Magazine, (64), p. 852.
- Naseer, Ahmad (2020). Qatar violates the Arab and international consensus to support Turkey's aggression against Libya. From 3/12/2020 https://al-ain.com/article/qatar-violates-international-turkish-libya
- Nofal, Ahmed Saeed and Al-Julani, Atef and Mahmoud, Qasid and Al-Kayali, Abdul Hamid and Al-Hamad, Jawad. (2016). The crisis of Turkish foreign policy and its repercussions on Arab-Turkish relations and Turkey's regional role. Center for Middle Eastern Studies, (12), pp. 16-17
- Obaid, Mona Hussein. (2012). Dimensions of changing the political system in Libya. Journal of International Studies, (51), p.33.
- Qabli, Asia. (2020). The Turkish approach towards Africa: the economic implications of the Turkish role in the Libyan crisis. Asian Issues Journal, (3), pp. 131-132.
- Ramani, Samuel. (2020). Why escalated the Saudi intervention in Libya. From 1/12/2020 https://thenewkhalij.news/article/182455
- 34. Saudi Arabia condemns the Turkish intervention in Libya (2020). From 1/12/2020 https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2020-01-08-1.3746662
- Saudi Arabia supports the solution efforts in Libya to block the Turkish intervention (December 3, 2019). Al-Arab Newspaper, p. 1.
- Suhaila, Bin Musa. (2017). The Impact of External Variables on the Reconstruction of the State in Libya [Unpublished Master Thesis]. University of Mohamed Boudiaf - Messila. Pp. 21-22.
- Tamiya, Muhammad (3, March 2020). Thus, Gaddafi legalized Turkey's ambitions in Libya. Al-Arab Newspaper, p. 6.

- The Algerian position on the Libyan crisis: between change and continuity. (2020). Arab Center for Research and Policy Studies. Qatar. pp 2-3.
- The Arab League condemns "Turkish interventions" and four states hold reservations (2020). From 11/30/2020 https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2020/09/09
- The League of Arab States (31, March 2019). The summit of determination and solidarity. Tunisia. P. 75.
- The Lockerbie Affair. (2015). https://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/2015/11/18
- Tunisia ends its hesitation about the Turkish military intervention in Libya (2020). From 2/12/2020 https://middle-east-online.com/
- Yahya, Ali (2020). Algeria's position is "ambiguous" regarding the Turkish intervention in Libya. From 2/12/2020 https://www.independentarabia.com/node/122786
- Yahyi, Bouzidi. (2013). Turkish foreign policy towards the Maghreb countries after 2002 [Unpublished Master Thesis]. University of Oran. P.55.
- Zawshi, Soria. (2016). Security of North Africa in light of the Libyan crisis, challenges and repercussions 2011-2015 [Unpublished PhD thesis]. University of Algeria 3. P. 220.
- Öztaş, Tankut.(2019). Turkey - Libya Relations:Economic and Strategic Imperatives. From 10/10/2020 https://www.researchgate.net/publication/341273384_TurkeyLibya_Relations_Economic_and_Strategic_Imperatives.
- Nazlı, H. Kaan.(n. d.). TURKEY AND NORTH AFRICA: CHALLENGE AND OPPORTUNITY. From 4/10/2020 https://www.esiweb.org/pdf/esi_turkey_tpq_id
- Nagei, Huseyin and Erdurmaz, Serdar .(2017). Libya and Turkeys expansion policy in Africa. Journal of International Relations,(2), P. 39-40.
- 49. Libya Revolt of 2011.(2011). Encyclopaedia Britannica. from 11/10/2020 https://www.britannica.com/event/Libya-Revolt-of-2011
- 50. Libya in crisis – as it happened.(2011). from 16/10/2020 https://www.theguardian.com/world/blog/2011/feb/26/libya-protests-middle-east-gaddafi
- 51. Joy, Ajish P. .(2011). The Crisis in Libya. from 16/10/2020 https://www.orfonline.org/wp-content/uploads/2011/04/Issue-18

Contemporary Turkish Economic Interests in Libya and their Impact on its Foreign Policy

Ali Taha Abdullah
General Directorate of Education in Anbar Province
aljumailyali703@gmail.com

Abstract

The paper communicates the Turkish economic interests in Libya according to its new strategy, as well as its impact on its foreign policy with the Arab countries. The conduct of interests relies on the descriptive historical method to get the analytical one. The Turkish government has been able to develop its strategy in light of the events in the Middle East region on the basis of the principle of zero crises and resolving them through political dialogue. Due to its policy which has angered many regional countries, especially the Arab countries, which opposed their ambitions and stood against them, after exploiting the Libyan crisis in 2011 to their advantage. In addition to that, the Turkish government has taken the Libyan land as a starting base towards its goals that were set in its strategy in order to control navigation in the Mediterranean Sea to impose its will. Its latest agreement with the Libyan government, for the demarcation of the maritime borders on the 27th of October 2019, was considered the means in terms of the political and legal cover. After souring its relations with Egypt and Greece, Turkey adopted political Islam as a cover for its project in the region. It also assisted financially and logistically the Islamic forces in order to be able to reach power particularly in Libya. So, it gained an important foothold in the eastern Mediterranean and North Africa in order to obtain economic gains and offset its losses, which were estimated in the hundreds of billions of dollars. As a result of the change of the Gaddafi regime as a result of the events of the Arab Spring in 2011 and the resulting change in a number of Arab countries' systems.

Keywords: Economic Crisis, Libya, Turkey.